

باب العصبية

وهو: من يَرِثُ بلا تقديرٍ. ولا يرثُ أبعدُ بتعصيبٍ مع أقربٍ.
وأقربُ العَصْبَةِ: ابنٌ، فأبْنُهُ وإن نَزَلَ، فأبٌ، فأبوه وإن عَلَا - وتقدّم
حكمه مع إخوةٍ - فأخٌ لأبوين، فأبٌ، فأبْنُ أخٍ لأبوين، فأبٌ وإن نَزَلَ،

شرح منصور

باب العصبية

٣٨٥/٢

/ جمعُ عاصِبٍ من العَصْبِ، وهو الشدُّ. ومنه: عصابةُ الرأسِ، والعَصَبُ؛
لأنه يشدُّ الأعضاء، وعصابةُ القومِ؛ لاشتدادِ بعضهم ببعضٍ، وقوله تعالى:
﴿هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]، أي: شديدٌ. وتسمّى الأقاربُ: عصبَةً؛
لشدّةِ الأزرِ

(وهو) أي: العاصِبُ اصطلاحاً (مَنْ يرثُ بلا تقديرٍ) فيأخذُ المالَ كلّه،
أو ما أبقتِ الفروضُ. واختصَّ التعصيبُ بالذكورِ غالباً؛ لأنهم أهلُ النُصرةِ
والشدّةِ. (ولا يرثُ أبعدُ بتعصيبٍ مع أقربٍ) منه؛ لأنَّ الأقربَ أشدُّ وأقوى
من الأبعدِ، فهو أولى منه بالميراثِ، واحتزَرَ بقوله: بتعصيبٍ عن إرثِ الأبِ أو
الجدِّ السدسِ مع الابنِ أو ابنه.

(وأقربُ العصبية^(١)): ابنٌ، فأبْنُهُ وإن نَزَلَ، فأبٌ، فأبوه وإن عَلَا
بمحضِ الذكورِ فيهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُوسُ
مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَدَوْلِدٌ﴾ [النساء: ١١]، وإنما قدّمَ البنونَ على الآباءِ، وهما
طرفا الميتِ؛ لأنَّ البنينَ طرفٌ مقبلٌ، والآباءَ طرفٌ مدبرٌ، والإقبالُ أقوى
من الإدبارِ. (وتقدّمَ حكمه) أي: الجد (مع إخوةٍ) ذكوراً وإنثاءً أو هما،
مفصلاً. (فأخٌ لأبوين، ف) أخٌ (لأب) لتساويهما في قرابةِ الأبِ، وترجح
الشقيق بقراءةِ الأمِّ، (فأبْنُ أخٍ لأبوين، ف) أبْنُ أخٍ (لأب) لأنه يدلي
بأبيه، (وإن نَزَلَ) بمحضِ الذكورِ؛ لأنَّ الإخوةَ وأبناءهم من ولدِ الأبِ،

(١) في النسخ الخطية و (م): «العصبات»، والمثبت من المتن.

ويسقطُ البعيدُ بالقريبِ، فأعمامُ، فأبناؤهم كذلك، فأعمامُ أبي، فأبناؤهم كذلك، فأعمامُ جدِّ، فأبناؤهم كذلك، لا يرثُ بنو أبي أعلى مع بني أبي أقربَ منه.

فمن نكحَ امرأةً، وأبوه ابنتها، فابنُ الأبِ عمٌّ، وابنُ الابنِ خالٌّ، فيرثُهُ مع عمِّ له خاله، دونَ عمِّه.

شرح منصور

(ويسقطُ البعيدُ) من بني الإخوة (بالقريب) منهم كما سبق، (فأعمام) لأبوين، فأعمام لأبي، (فأبناؤهم كذلك) لأنهم من ولدِ الجدِّ الأدنى، فولوا^(١) أولاد الأب في القرب، (فأعمامُ أبي) لأبوين ثم لأبي، (فأبناؤهم كذلك، فأعمامُ جدِّ، فأبناؤهم كذلك) أي: يُقدِّمُ مع استواءِ الدرجةِ مَنْ لأبوين على مَنْ لأبي. و (لا يرثُ بنو أبي أعلى مع بني أبي أقربَ منه) وإن نزلت درجتهم. نصًّا؛ لحديث ابن عباسٍ مرفوعاً: «ألحقوا الفرائضَ بأهلها، فما بقي، فلاؤلى رجلٍ ذكرٍ». متفقٌ عليه^(٢). وفي لفظٍ: «ما أبقتِ الفروضُ». وأولى هنا بمعنى: أقرب، لا بمعنى: أحق، وإلا لزمَ الإبهامُ والجهالةُ؛ إذ لا يُدرى مَنْ هو الأحق. وقوله: ذكر. يبيِّنُ به أنه ليسَ المرادُ بالرجلِ البالغ، بل الذكرُ وإن كان صغيراً.

(فمن نكحَ امرأةً و) نكحَ (أبوه ابنتها) ووُلِدَ لكلُّ منها ابنٌ (فابنُ الأبِ عمٌّ) لابنِ الابنِ؛ لأنه أخو أبيه لأبيه، (وابنُ الابنِ خالٌّ) لابنِ الأب؛ لأنه^(٣) أخو أمه لأُمِّها^(٤)، فإذا ماتَ ابنُ الأبِ وخلفَ خاله هذا، (فيرثُهُ مع عمِّ له خاله دونَ عمِّه) لأنَّ خاله هذا^(٥) ابنُ أخيه، وابنُ الأخِ يحجبُ العمَّ.

(١) في الأصل: «فولوا»، و(س): «فولد».

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٣٢.

(٣) في الأصل: «لأنها».

(٤) ليست في (س).

(٥) بعدها في (م): «هو».

ولو خَلَفَ الأبُ فيها أختاً وابنَ ابنة - وهو أخو زوجته - ورثته دون أخيه.

وأولى ولدٍ كلِّ أبٍ أقربهم إليه، حتى في أختٍ لأبٍ، وابن أخٍ مع بنتٍ. فإن استووا، فمَنْ لأبوين.

شرح منصور

(ولو خَلَفَ الأبُ فيها) أي: في الصورة المذكورة (أختاً وابن ابنة) هذا (وهو أخو زوجته، ورثته) لأنه ابن ابنة (دون أخيه) فُيعاى بها، فيقال أيضاً: ورثتُ زوجةً ثمنَ المالِ وأخوها باقية، وإن كانَ إختوتها من ابنة سبعة، ورثته الزوجة وإختوتها سواءً، لها مثلُ ما لكلِّ واحدٍ منهم. وإن تزوجَ الأبُ امرأةً، وتزوجَ ابنته ابنتها، فابنُ الأبِ عمُّ وولدُ الابنِ وخاله، فُيعاى بها. وإن تزوجَ الأبُ امرأةً، وتزوجَ ابنته ابنتها، فابنُ الأبِ عمُّ وولدُ الابنِ وخاله، فُيعاى بها. وإن تزوجَ زيدٌ أمَّ عمرو، وتزوجَ عمرو بنتَ زيدٍ، فابنُ زيدٍ عمُّ ابنِ عمرو وخاله. وإن تزوجَ كلُّ منهما أختَ الآخر، فولدُ كلِّ منهما ابنُ خالٍ وولدُ الآخر. (وإن تزوجَ كلُّ منهما بنتَ الآخر، فولدُ كلِّ منهما خالٌ وولدُ الآخر^(١)). ولو تزوجَ كلُّ منهما أمَّ الآخر، فهما القائلتان: مرحباً بابنينا وزوجينا^(٢)، وولدُ كلِّ واحدٍ^(٣) منهما عمُّ وولدُ الآخر.

(وأولى ولدٍ كلِّ أبٍ أقربهم إليه) فابنُ عمِّ أولى من ابنِ ابنِ عمِّ (حتى في أختٍ لأبٍ) فقط، أو مع أم (وابن أخ) ولو لأبوين/ (مع بنتٍ) فالأختُ هنا عصبَةٌ يسقطُ بها ابنُ الأخ؛ لأنَّ العصبوةَ جعلتها في معنى الأخ لأب. (فإن استووا) درجةً، (فمَنْ لأبوين) أولى مِمَّنْ لأبٍ حتى في أختٍ^(٤) لأبوين مع أختٍ^(٤) لأبٍ وبنتٍ؛ لأنَّ العصبوةَ جعلتها في معنى الأخ لأبوين.

(١-١) ليست في (س).

(٢-٢) ليست في (س) و (م).

(٣) ليست في الأصل.

(٤-٤) ليست في (م).

فإن عُدِمَ العَصْبَةُ من النَّسَبِ، وَرِثَ المَوْلى المَعْتِقُ ولو أنشَى، ثم عَصَبْتُهُ، الأَقْرَبَ فالأَقْرَبَ، كَنَسَبِ، ثم مولاة كذلك، ثم الردُّ،

شرح منصور

(فإن عُدِمَت) (العصبة من النسب، ورث المولى المعتق ولو أنشَى) لحديث: «الولاء لمن أعتق»^(١). متفقٌ عليه. وحديث: «الولاء لحمة كلحمة النسب»^(٢). والنسب يُورثُ به، فكذا الولاء، وأخر عنه؛ لأنَّ المشبه دون المشبه به. وروى سعيد^(٣) بسنده: كانَ لبنتِ حمزةَ مولىً أعتقته، فماتَ وتركَ ابنته ومولاته، فأعطى النبي ﷺ ابنته النصفَ، وأعطى مولاته بنتَ حمزةَ النصفَ. (ثم عصبته) أي: المولى المعتق (الأقرب فالأقرب، كنسب) لحديث أحمد^(٤) عن زيادِ بنِ أبي مريمَ، أنَّ امرأةً أعتقتُ عبداً لها، ثمَّ تُوفيتُ وتركت ابناً لها وأخاها، ثم توفي مولاها من بعدها، فأتى أخو المرأةَ وابنها رسولَ الله ﷺ في ميراثه، فقال عليه الصلاة والسلام: «ميراثه لابن المرأة»^(٥)، فقالَ أخوها: يا رسولَ الله، لو جرَّ جريرةً كانتُ عليَّ، ويكونُ ميراثه لهذا؟ قال: «نعم». ولأنهم يدلونَ بالمعتق، والولاءُ مشبهٌ بالنسبِ، فأعطيَ حكمه، (ثم مولاة) أي: مولى المولى (كذلك) أي: ثمَّ عصبته الأقرب فالأقرب كذلك، ثم مولى مولى المولى كذلك، وإنْ بَعُدَ، ولا شيءَ لموالي أبيه، وإنْ قربوا؛ لأنَّه عتيق مباشرة، فلا ولاءَ عليه لموالي أبيه، (ثم) بعدَ المولى وإنْ بَعُدَ، وعصبته، (فبالردِّ) أي: فيردُّ على ذوي الفرض منهم، فيقدم على ذوي الأرحام^(٦)

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٥٠٤) (٥)، من حديث عائشة.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٣٠.

(٣) في سننه ٧٢/١.

(٤) لم نجده في «المسند»، وقد أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٠١٣) باب الولاء من كتاب الفرائض، وانظر: «إرواء الغليل» ١٣٦/٦. وزياد هذا: جزري، تابعي، ثقة. قاله العجلي. «تهذيب الكمال» ٥١٠/٩.

(٥-٥) ليست في (م).

(٦-٦) ليست في (س).

ثم الرَّحْمُ.

ومتى كانت العصبَةُ عمًّا، أو ابنة، أو ابنَ أخٍ، انفردَ دون أخواته بالميراث.

ومتى كان أحدُ بني عمِّ زوجها، أو أختاً لأم، أخذَ فرضَه وشاركَ الباقيين.

كما يأتي؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، ولو لم يرد الباقي^(١) إذن، انتفت الأولوية، لجعل غيرهم أولى به منهم، والفروضُ إنما قدرت نظراً للورثة حالة الاجتماع؛ لئلاَّ يزدحموا فيأخذ القويُّ ويُحرَم الضعيفُ، ولذلك فُرضَ للإناث وللأب مع الولدِ دونَ غيره من الذكور.

شرح منصور

(ثم) إنَّ عُدِمَ ذو فرضٍ يُرَدُّ عليه، فـ(الرَّحْمُ) أي: يُعطى ذُو الأرحام للآيةِ المذكورة.

(ومتى كانت العصبَةُ عمًّا أو) كانَ (ابنه) أي: ابن عمِّ (أو) كان (ابن أخ) لأبوين أو لأب (انفردَ دونَ أخواته بالميراث) لأنَّ أخواتِ هؤلاء من ذوي الأرحام، والعصبَةُ تقدمُ على ذوي الأرحام، بخلافِ الابنِ وابنه، والأخ لغيرِ أم، فيعصبُ أخته كما تقدم، ويعصبُ ابنُ الابنِ مَنْ في درجته من بناتِ الابنِ مطلقاً، ومَنْ هي أعلى منه إذا لم يكن لها شيءٌ من نصفٍ، أو سدسٍ، أو مشاركةٍ في الثلثين، وتقدم.

(ومتى كانَ أحدُ بني عمِّ زوجها) أخذَ فرضَه وشاركَ الباقيين، (أو) كانَ أحدُ بني عمِّ (أختاً لأم، أخذَ فرضَه) أولاً، (وشاركَ الباقيين) المساوينَ له^(٢) في الميراث بالعصوبة؛ لأنَّه يُفرضُ له لو لم يرث بالتعصيب، فلا يرجع به^(٣)

(١) ليست في (س).

(٢) بعدها في (س): «في العصبوبة».

(٣) في (م): «له».

وتسقط أخوة لأم بما يسقطها. فبنت وابنا عم - أحدهما أخ لأم -
 - للبنت النصف، وما بقي بينهما نصفين.
 ويستقل عصبه انفرد بالمال. ويبدأ بذوي فرض اجتماع معه،

شرح منصور

بخلاف الأخ لأبوين وأخ لأب؛ فإنه لا يفرض له بقراءة أمه، فرجح بها. ولا
 يجتمع في إحدى القرايتين ترجيح وفرض، فامرأة ماتت عن بنت وزوج هو
 ابن عمها، إرثها بينهما بالسوية. وإن تركت بنتين معه، فالمال بينهما أثلاثاً،
 وثلاثة إخوة لأبوين أصغرهم زوج لبنت عمهم، له ثلثا تركتها، ولها ثلثها.

(وتسقط أخوة) بضم الهمزة والخاء، وتشديد الواو (لأم بما يسقطها) لو
 انفردت عن بنوة العم. (فبنت وابنا عم أحدهما أخ لأم، للبنت النصف وما
 بقي بينهما) أي: ابني العم (نصفين) نصاً، / لأنه يرث بقرايتين ميراثين،
 كشخصين، فصار كابن العم الذي هو زوج. ومن خلف أخوين من أم
 أحدهما ابن عم، فالثلث بينهما فرضاً والباقي لابن العم تعصياً، فنصح من
 ستة، لابن العم خمسة، وللآخر سهم. ومن ولدت ولداً من زوج ثم ماتت
 زوجها، فتزوجت أخاه لأبيه، وله خمسة ذكور من غيرها، فولدت منه خمسة
 ذكور أيضاً، ثم بانته وتزوجت بأجنبي فولدت منه خمسة ذكور أيضاً، ثم
 مات ولدها الأول، ورث خمسة نصفاً، وهم أولاد عمه الذين هم إخوته من
 أمه، وخمسة ثلثاً، وهم أولاد عمه من الأجنبية، وخمسة سدساً، وهم أولاد أمه
 من الأجنبي، ويعاين بها.

(ويستقل عصبه انفرد) عن ذوي فرض، وعمن يساويه من العصبات
 (بالمال) لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]. وقيس
 عليه باقي العصبات. (ويبدأ بذوي فرض اجتماع معه) أي: العاصب، فيعطى
 فرضه، والباقي للعاصب؛ لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾
 [النساء: ١١]، وحديث: «الحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر»^(١).

(١) تقدم تخريجه ص ٥٣٢.

فإن لم يبقَ شيءٌ، سقط. كزوج، وأم، وإخوةٍ لأم، وإخوةٍ لأبٍ أو لأبوين، أو أخواتٍ لأبٍ أو لأبوين معهن أخوهن، للزوج نصف، وللأم سدس، وللإخوة من الأم ثلث، وسقط سائرهم. وتسمى مع ولد الأبوين: المشركة والحمازية.

شرح منصور

(فإن لم يبق) للعصبة (شيء، سقط) لمفهوم الخير، (كزوج، وأم، وإخوةٍ لأم) اثنين فأكثر ذكوراً وإناثاً أو ذكراً وأنثى فأكثر، (وإخوةٍ لأبٍ أو لأبوين) ذكر فأكثر، (أو أخوات) واحدة فأكثر (لأبٍ أو لأبوين معهن أخوهن) فالمسألة من ستة، (للزوج نصف) ثلاثة، (وللأم سدس) واحد، (وللإخوة من الأم ثلث) اثنان، (وسقط سائرهم) أي: باقيهم؛ لاستغراق الفروض التركية، (وتسمى) هذه المسألة (مع ولد الأبوين) الذكر فأكثر أو الذكر مع الإناث: (المشركة، والحمازية) لأنه روي، أن عمر أسقط ولد الأبوين، فقال بعضهم، أو (١): بعض الصحابة: يا أمير المؤمنين: هب أن أبانا كان (٢) حماراً، أليست أمنا واحدة؟ فشرك بينهم (٣). وهو قول عثمان (٤)، وزيد بن ثابت (٥)، ومالك (٦)، والشافعي (٧)، وأسقطهم إمامنا، وأبو حنيفة (٨) وأصحابه، وروي عن علي (٩)، وابن مسعود (١٠)، وأبي بن كعب (١١)، وابن عباس (١١)، وأبي

(١) في (م): «أي».

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٣٣٧/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٦/٦، وانظر: «إرواء الغليل» ١٣٣/٦.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٥/٦.

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٦/٦.

(٦) الموطأ ٥٠٨/٢ - ٥٠٩.

(٧) الأم ١٦/٤.

(٨) الحجة على أهل المدينة ١٩١/٤ - ١٩٢.

(٩) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٤٠/١ - ٤١.

(١٠) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٤٢/١.

(١١) لم نجده فيما بين أيدينا من كتب الحديث، وقد ذكره الموفق في «الغني» ٢٤/٩، والزرکشي ٤٤٥/٤.

ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأب، عالت إلى عشرة،
وتُسمَّى: ذات الفُروخ والشُّرَيْحِيَّةُ^(١).

شرح منصور

موسى^(٢)؛ لقوله تعالى: في الإخوة لأم: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ فإذا شَرَّكَ غيرَهم معهم، لم يأخذوا الثلث،
ولحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها»^(٣) ومن شَرَّكَ، لم يلحق الفرائض بأهلها.
وقال العنبري: القياس ما قال علي، والاستحسان ما قال عمر^(٤).

(ولو كان مكانهم) أي: الذكور فقط أو مع الإناث من ولد الأبوين أو
الأب في المسألة (أخوات لأبوين أو) أخوات (لأب) من غير ذكر، (عالت)
المسألة (إلى عشرة) لازدحام الفروض: للزوج النصف ثلاثة، وللأم السدس
واحد، وللإخوة لأم الثلث اثنان، وللأخوات لأبوين (أو لأب^٥) الثلثان
أربعة. (وتُسمَّى) هذه المسألة: (ذات) أي: أم (الفروخ) لكثرة عولها، شبَّهوا
أصلها بالأم، وعولها بفروخها. وليس في الفرائض ما يعول بثلثيه سواها
وشبَّهها. (و) تسمَّى: (الشُّرَيْحِيَّةُ) لحدوثها زمن القاضي شريح، وله فيها قصة
شهيرة ذكرها في «شرح»^(٦).

(١) سميت ذات الفروخ؛ لكثرة عولها وتشعبها، وشريحية؛ لأن شريحاً حكم فيها بالقول إلى عشرة.

المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف «١٨/١٠٥-١٠٦».

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٧/٦.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٣٢.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٨/١٠٣، والعنبري هذا: لعلة أبو عبد الله سوار بن عبد الله،

من أهل البصرة، نزل بغداد. كان فقيهاً صالحاً. (ت ٢٤٥هـ). «تاريخ بغداد» ٩/٢١٠، و«الأنساب»
٦٩/٩.

(٥-٥) ليست في الأصل.

(٦) معونة أولي النهى ٦/٤٨٠.